

## الصدقة بين برلمانات تركيا ومصر وليبيا لا تكفي لطبي الخلافات

القاهرة - بدأت تركيا تحركات طموحة للتسلسل الناعم إلى كل من مصر وليبيا بعد أن أبدت رغبة في وقف فصل مثير من المشاغبات الأمنية والسياسية في المنطقة، معتقدة أن الاستدارة الجديدة تطوي عددا من صفحات الخلاف المعقدة، وترسم صورة ذهنية تمكنها من استكمال تصوراتها بأساليب أخرى مع البلدين. وتبنى البرلمان التركي الأربعة خطوة للتقارب الرمزي مع مصر، وقرر بالإجماع تشكيل لجنة صداقة مع نظيره في كل من مصر وليبيا، قبل أيام من عقد أول لقاء رسمي بين ممثلي وزارة الخارجية في مصر وتركيا في الأسبوع الأول من مايو. وتقدم حزب العدالة والتنمية الحاكم باقتراح إلى البرلمان التركي الأسبوع الماضي لتشكيل لجنة صداقة مع نظيره المصري، لكن المقترح اتسع بعد ذلك ليشمل البرلمان الليبي، في محاولة لإيجاد مساحة رمزية مشتركة بين الدول الثلاث. وقال عضو لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان المصري اللواء يحيى الكدواني، إن البرلمان سيرد على الخطوة التركية بعد دراسة الأمر على مستوى الأعضاء والتعرف على توجه السياسة الخارجية للدولة بشأن العلاقة مع تركيا. وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن البرلمان "يرحب بأي مبادرات على المستوى الشعبي بعيدا عن سياسات أردوغان العداونية ضد الأمن القومي المصري وممارساته المعتصبة لحقوق الشعوب العربية، وأن تأثير المبادأة إيجابيا أو سلبيا يتوقف على ما يطرحه الجانب التركي من قضايا مشتركة للنقاش".

وأكد أن تراجع أنقرة عن أدوارها العداونية "شروط أساسي للتطور في العلاقات، وكل فعل ملموس على الأرض سيقلبه افتتاح مصري، وفي كل الحالات سيظل القرار النهائي بيد السلطة السياسية التي تحدد بوضوح العلاقة مع تركيا الفتية المقلدة".

وتحمل خطوة البرلمان التركي دلالة معنوية للاعتماد على الدبلوماسية الشعبية، لكن مردودها قد لا يكون مؤثرا بسبب التباين في التوجهات السياسية لبرلمانات الدول الثلاث. ويحظى حزب العدالة والتنمية بأغلبية داخل البرلمان التركي، غير أن به معارضة يمكنها توظيف مسألة الصداقة في قضايا قد تحرج الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه مع القاهرة، وانقذته وحملته مسؤولية تخريب العلاقات مع مصر جراء دعمه الكبير لجماعة الإخوان. كما أن البرلمان المصري وغالبية الكاسية مؤيدة للنظام الحاكم، لن يقدم على أي فعل يعكس الصداقة دون إشارة

ويقول مراقبون إن أنقرة تحاول إعادة صياغة علاقتها مع القاهرة وطرابلس، وحل التناقضات التي تعترض تطورها مع الأولى، وتهدئة الرضا العام لها من جانب مسؤولين في السلطة التنفيذية الجديدة في الثانية، وعبرت عنها وزيرة الخارجية نائلة المنقوش أخيرا بتأكيدا على رحيل القوات التركية وقرق المرتزة التي ترعاها. ويشير مراقبون إلى أن تركيا تريد الحفاظ على مصالحها مع مصر وليبيا بشئى الطرق، ووجدت في توسيع نطاق العلاقات من خلال قنوات غير معتمدة قد يسهم في تخفيف حدة الاحتقان معها، ويمنح القنوات السياسية والأمنية قوة دفع غير تقليدية. وكشفت مصادر مصرية لـ "العرب"، أن تركيا على قناعة بأن استمرار وجودها في ليبيا يمر عبر التقارب مع مصر أولا، وتسعى الحكومة الليبية إلى إحداث توازن في المصالح مع الجانبين، ومنح أولوية للمجال الاقتصادي الذي لا يثير حساسية كبيرة. وذكرت المصادر أن أنقرة تعلم أن توطيد العلاقات مع القاهرة محلها المهم لتخفيف مستوى الرضا لها في ليبيا، وكل خطوة أمنية أو برلمانية تقربها من مصر ستكون لها انعكاسات إيجابية على حضورها في ليبيا.

## ارتباك سوداني حول القاعدة الروسية يعمق جراح السلطة الانتقالية

### ترحيل الاتفاقية إلى المجلس التشريعي صيغة تؤجل التوصل إلى توافق



أي تعاون سوداني مع روسيا

النفوذ الروسي يدخل البلاد دوامة اللبب الخطر على المحاور. وتعتقد قوى مدنية أن هناك ضمانة أميركية لعدم الارتداد على الثورة ومكتسباتها عقب إجازة قانون الانتقال الديمقراطي الذي يضمن عدم تمكن الجيش من الانقلاب، وهو ما يتعامل معه الأخير بحذر، خوفا من تقليص نفوذه السياسي في السلطة. وأشار المحلل السياسي السوداني شوقي عبدالعظيم إلى وجود تردد في القبول بالاتفاقية الموقعة بين موسكو ونظام البشير، وهو ما يظهر من خلال عدم قطع مجلس السيادة بالأمم حتى الآن، بما ينسب بان هناك مشكلة داخل دوائر السلطة تجعل التعامل مع ملف القاعدة الروسية يظهر في صورة مشوشة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن موسكو في المقابل حرصت على استمرار الاتفاق وتبعث برسائل مفادها أنها لا تشغلها باعتراضات الأخيرة التي صدرت على لسان مسؤولين لم يعلنوا عن أسمائهم، وهي مستمرة في التمسك بالاتفاق الذي وقعته. ويجمع سياسيون على أن الموقف الحالي لا يمكن تجرده من صراع المصالح الدولية، لكن كفة القوى المدنية وبعض العسكريين تتحيز إلى الولايات المتحدة باعتبارها تقوم بدور مهم في إسقاط ديون البلاد، بينما لم تقدم روسيا ما يدفع للتمسك بالاتفاق معها.

الروسي إلى القاعدة العسكرية المقترحة (فلامينغو) سيقوقف إلى حين إجازة الاتفاق من البرلمان الانتقالي. وورد في بيان للسفارة الروسية بالخرطوم أن "هذه المعلومات لا صحة لها، وأنها لم تلتق أي إبلاغ من الطرف السوداني بشأن الاتفاقية، ومن المفترض أن تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من برلمانى البلدين، الأمر الذي لم يحدث إلى الآن". ويرى مراقبون أن التصريح السوداني قد يلحق أضرارا بالغة بالعلاقات مع روسيا، ويرسخ انطباعات حول انقسام السلطة الانتقالية على نفسها، ويقلل من أهمية التحركات التي تقوم بها حيال أي جهة إقليمية أو دولية.

وأعلنت روسيا في ديسمبر الماضي عزمها إقامة قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية قرب ميناء بورتسودان، قادرة على استيعاب 300 عسكري ومدني واستقبال سفن حربية تعمل بالطاقة النووية. ويميل المكون العسكري في السلطة إلى تطوير العلاقات مع روسيا لإحداث توازن مع الولايات المتحدة وعدم رهن القرار السوداني بها، بينما تقوم رؤية المكون المدني على أن المصلحة في إقامة علاقات وطيدة مع واشنطن التي فتحت أبواب التعاون الاقتصادي للسودان مع الإصلاحات. إن تراجع روسيا عن الاتفاقية يعمق الارتباك في السلطة الانتقالية، ويؤجج الجراح العميقة التي أصابها منذ إعلانها، ويؤجج الجراح العميقة التي أصابها منذ إعلانها، ويؤجج الجراح العميقة التي أصابها منذ إعلانها.

وأن مجلس السيادة رفض إعلان ذلك رسميا، تحسبا لأي مواقف روسية تصعيدية. وشدد في تصريح لـ "العرب" على أن السودان أصبح جزءا من منظومة التامين الجديدة في البحر الأحمر التي تقودها واشنطن ودول الخليج ومصر، وليس متاحا الخروج من تلك المنظومة في الوقت الحالي، خاصة أن الاتجاه القوي داخل السلطة الانتقالية ينحو تجاه التخلي عن الاتفاقيات التي وقعتها نظام البشير ولم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن، والأمر بطال اتفاقيات وتفاهات جرت مع كل من الصين وتركيا. وأصبحت الإحالة إلى المجلس التشريعي بابا لهروب بعض أطراف السلطة الانتقالية من فتح ملفات شائكة، في صدام مباشر.

وتكرر الأمر من قبل مع إسرائيل قبل أن يحسم الطرفان موقفيهما من تطبيع العلاقات معها وإلغاء قانون مقاطعتها مؤخرا، وهي الخطوة التي أوجت بالتوافق بين المكونين العسكري والمدني على أهمية تطوير العلاقات مع إسرائيل. وتقلت وسائل إعلام محلية عن مسؤول سوداني رفيع المستوى الأربعاء أن بلاده قررت تجميد اتفاق إنشاء القاعدة البحرية الروسية التي وقعتها موسكو مع البشير، لافتا إلى أن التوافق

يعكس الصمت السوداني الرسمي والنفي الروسي لإلغاء أو تعليق اتفاقية تعاون عسكري مع الخرطوم لإنشاء مركز إمداد بحري حجم الارتباك المحيط بدوائر السلطة في السودان حول تطوير العلاقات مع موسكو ومخاوفها من تأثيرات مباشرة على العلاقة مع الولايات المتحدة.

الخرطوم - انعكس التباين بين أطراف السلطة الانتقالية في السودان على الموقف الرسمي من التعاون العسكري مع موسكو، ولم يصدر مجلس السيادة قرارا رسميا بوقف مشروع بناء قاعدة "فلامنغو" في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، بعد أن تسربت معلومات لوسائل إعلام قالت إن الخرطوم اتخذت قرارا بالإلغاء.

ونفت السفارة الروسية بالخرطوم الخميس صحة الأنباء الواردة بشأن تعليق أو إلغاء الاتفاق المبرم بين البلدين لإنشاء مركز إمداد الأسطول الروسي بالسودان، وفقا لاتفاقية جرى توقيعها خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير. ويوحى الارتباك بأن السودان لم يحسم موقفه النهائي من مسألة التعاون العسكري مع روسيا، لكن التصريحات التي أدلى بها مسؤولون عسكريون، غير معروفة أسمائهم، الأربعاء أشارت إلى عدم إجازة اتفاقا عسكرية إلا من خلال المجلس التشريعي، والذي يواجه تعقيدات سياسية عديدة بسبب الخلافات على توزيع القاعد بين القوى المختلفة، ما يجعل الاتفاقية العسكرية مع روسيا سارية.



ولفت أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم أبو القاسم إبراهيم آدم إلى أن السودان "اتخذ قرارا بالفعل بوقف استكمال بناء القاعدة الروسية بفعل ضغوط عديدة تعرضت لها السلطة الانتقالية من جانب الولايات المتحدة،

## فؤاد السنيورة: عون وصهره يعرقلان تشكيل حكومة الحريري

### إجراءات فرنسية بحق معرقلي العملية السياسية في لبنان

الحريري من وزراء غير حزبيين تعمل على إخراج البلد من أزماته المتفاقمة. ولم يذكر وزير الخارجية أسماء الشخصيات السياسية التي تستهدفها الإجراءات، لكن مصادر سياسية توقعت بأن يكون باسيل من ضمن تلك الأسماء. وكانت دوائر سياسية لبنانية قد رأت في تصريحات باسيل حول الطلب من روسيا الضغط على رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري أنها محاولة للقفز على مسببات التعثر الحاصل في ملف التشكيل الحكومي منذ أشهر طويلة. وقال باسيل في مؤتمر صحفي على هامش زيارته إلى موسكو، إنه طلب من وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن يلعب الدور اللازم لحث رئيس الحكومة المكلف على إنهاء ملف التشكيل الحكومي.

وأضاف أن "روسيا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكننا شجعناها على القيام بدور تحفيزي للرفقاء للإسراع بتشكيل حكومة جديدة.

باريس - كشف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الخميس أن بلاده بدأت في اتخاذ إجراءات تقيد دخول أشخاص يعرقلون العملية السياسية في لبنان إلى الأراضي الفرنسية. وأضاف لودريان في بيان أن فرنسا تتخذ إجراءات مماثلة بحق المتهربين في الفساد في لبنان. وأوضح الوزير الفرنسي، الذي تقود بلاده مبادرة لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان، أن باريس "تحتفظ بالحق في اتخاذ إجراءات إضافية في حق كل من يمنعون الخروج من الأزمة، وستفعل ذلك بالتنسيق مع شركائنا الدوليين". وجاء إعلان لودريان في وقت تسعى فيه روسيا للعب دور الوسيط في أزمة تشكيل الحكومة والبحث عن مخرج للأزمات المتفاقمة.

وتتهم دوائر في لبنان رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بوضع عراقيل أمام تشكيل حكومة برئاسة

لبنانيون يتطلعون إليه مع التسوية السياسية العام 2016 التي آتت بعون رئيسا للبلاد. واعتبر أن "هناك مشكلة بسبب عدم قدرة رئيس الجمهورية وحزب الله على القيام بالخطوات اللازمة للبدء بالإصلاحات". وشدد على ضرورة تأليف حكومة برئاسة سعد الحريري من المستقلين وغير الحزبيين، "لكي تستطيع أن تتولى قيادة هذه المرحلة والقيام بالإصلاحات، واستعادة ثقة اللبنانيين والمجتمعين العربي والدولي، وهذا ما لم يحصل حتى الآن".

ورأى أنه بعد الخسارات التي لحقت بلبنان في علاقته بالعالم، إثر انهيار ثقة المجتمعين العربي والدولي به، كان من الضروري أن يقوم الحريري بزيارات خارجية بغية استطلاع آراء الدول الخارجية، وشدد على أهمية الزيارة الأخيرة التي قام بها الحريري إلى الفاتيكان ولقاؤه البابا فرنسيس، لأن هناك من يسعى إلى إظهار الخلافات حول تشكيل الحكومة وكأنها انعكاس لمشكلة طائفية. ولم ينجح الحريري الذي كلفه عون منذ أكتوبر الماضي بتشكيل حكومة جديدة في الحصول على توافقات سياسية من رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر حول مسألة تشكيل حكومة من غير الحزبيين حسب ما تنص عليه المبادرة الفرنسية. وقال السنيورة، الذي ترأس الحكومة اللبنانية بين عامي 2005 و2009، إن تجربة حكومات الوحدة الوطنية التي تشكلت منذ 2008 أثبتت فشلها، معتبرا أن لبنان يقترب من لحظة الارتطام الكبير بسبب تفاقم أزماته السياسية والاقتصادية المترامكة. ويعاني لبنان من أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي. وتتهم أطراف سياسية عون وصهره وحزب الله بالوقوف وراء عرقلة تشكيل حكومة جديدة انتظارا لتغييرات قد تأتي من الخارج.

بالحكومة ويعهد رئيس الجمهورية ميشال عون وكل المنظومة السياسية، فضلا عن انهيار ثقة المجتمعين العربي والدولي بلبنان ومستقبله. وقال إن جميع المؤشرات كانت تُظهر أن هناك تدهورا في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، إثر سيطرة حزب الله على مفاصل الدولة في العام 2011، ورغبة إيران في بسط نفوذها على لبنان والمنطقة. وأكد أن هذا الأمر غير قابل للاستدامة، معتبرا أن "ما يجري في لبنان الآن يشكل عامل تفجر كبير، وهناك استعصاء مستمر على الإصلاح الذي كان



أقربنا من الارتطام الكبير

بيروت - اتهم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة الرئيس ميشال عون وصهره جبران باسيل بعرقلة تشكيل حكومة لبنانية جديدة لأن "عينهما على الانتخابات الرئاسية المقبلة وأن يكون لباسيل الحظ في أن يصبح وريثا عمه". وجاءت تصريحات السنيورة في وقت لا يزال فيه لبنان يعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق زادت تعكير الأزمة السياسية والانقسامات بين الرفقاء السياسيين على صعيد أكثر من ملف.

وقال رئيس الحكومة الأسبق في مقابلة مع وكالة الأناضول التركية إن المعرقل الأول لتشكيل حكومة في لبنان هو رئيس الجمهورية وصهره، مشيرا إلى وجود استعصاء آخر في نفس الملف من حزب الله "الذي يريد أن يحتفظ بالورقة اللبنانية لمصلحة إيران في عملية المفاوضات الجارية في فيينا حول الملف النووي". وأكد أن لبنان يعيش في "حالة جمود سلبى، أي لا تقدم على الإطلاق في الأزمة بسبب الانهيار الكبير في الثقة الذي ينعكس انهيارا اقتصاديا وماليا". واعتبر أن العديد من الأطراف الداخلية والخارجية تشترك في تحمل مسؤولية الأزمة الراهنة في لبنان، مشيرا إلى أن لهذه الأزمة الأثر الكبير في حصول انهيار في ثقة اللبنانيين